

ذكرنا بالأمس ونؤكد اليوم أننا تجاهلنا سنوات طويلة، معالجة الخلل القائم بين الزيادة السكانية سنوياً، ومعدلات التنمية الاقتصادية،.. وقلنا إننا تركنا هذا الخلل يتراكم ويستفحل حتى أصبح خطراً يهدد بإهدار كل الجهود المبذولة لإحداث نقلة نوعية في التنمية الشاملة.

ونحن في ذلك لا نبالغ ولا نفتنت على الواقع، حيث إن الحقائق المؤكدة على أرض الواقع، تؤيد ما نقول في كل جزئياته وتفصيله،.. ويكفي في هذا أن نشير إلى الرقم الصادر عن **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء**، الدال على الزيادة السكانية السنوية والتي تدور في فلك ٢,٣ ٪ سنوياً.

وهذه نسبة عالية وبالغة التأثير على الأحوال المعيشية والاقتصادية بالنسبة لكل المواطنين، نظراً لأنها تعنى في حقيقتها وواقعها أن هناك زيادة في تعداد السكان عندنا قدرها الآن حوالى المليونين و ٣٠٠ ألف طفل سنوياً.

وهذه نسبة عالية وبالغة التأثير على الأحوال الاقتصادية، نظراً لما يحمله في طياته من دلالات ومعانٍ لافتة وبالغة السلبية وتبعث على القلق البالغ، بل وتنذر بالخطر، إذا ما استمرت في التراكم عاماً بعد عام دون مواجهة جادة وعلاج حاسم.

وحتى ندرك خطورة هذا الرقم الذى يعنى أننا نزداد سنوياً حوالى المليونين وثلاث المليون مواطن، فلا بد أن نضع فى اعتبارنا أن هذه الزيادة تتطلب في كل عام عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من المدارس الجديدة، والمستشفيات والمساكن والمدن والمزارع والمصالح الخدمية والمشاريع الإنتاجية والمصانع.

كما نحتاج في كل عام إلى المزيد من الطرق ومحطات المياه ومحطات الصرف الصحي ومشروعات الكهرباء و..و.. وكل ما يلزم لحياة البشر من مصادر الطعام والشراب والخدمات ووسائل الإعاشة والمساكن والاتصالات ووسائل النقل.. وغيرها وغيرها.

وهذا عبء كبير وحمل ثقيل يحتاج إلى جهد مضاعف ومتواصل وعمل مستمر وإنتاج وفير يتضاعف كل عام..

والله المستعان.